

اقتصاد

السوريون أودعوا في مصارف لبنان أكثر من ضعف ما أودعوه في مصارف سورية

كيف ستعيد الحكومة أموال السوريين من المصارف اللبنانية؟

المحرر الاقتصادي

ترديد ودائع السوريين في لبنان على ضعف قيم ودايمهم في المصارف العاملة في سورية (٦ مصارف عامة و١٤ مصرفاً خاصاً)، وذلك في هذا الأدي، بناء على تقديرات لمنظمة الأمم المتحدة وخبراء محليين ومصادر اقتصادية لبنانية وإحصائيات سورية رسمية.

في التفاصيل، تفيد بيانات المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٧ التي أصدرها المكتب المركزي للإحصاء في سورية أن إجمالي ودايم المصارف العامة الستة حتى نهاية العام ٢٠١٦ قد بلغت ١٣٨٠ مليار ليرة، سورية، على حين بلغ إجمالي ودايم الزبائن في المصارف الخاصة العاملة في سورية نحو ٧٩٥ مليار ليرة سورية حتى نهاية ٢٠١٧، وذلك بحسب البيانات المالية السنوية للمصارف الخاصة المصنح عنها، أي إن الإجمالي نحو ٢١٧٥ مليار ليرة، مع احتمال ارتفاع الرقم إلى ٢.٢ ترليون ليرة نظراً لزيادة الودائع في المصارف العامة خلال ٢٠١٧، تقديرياً، وعلى وسطى سعر الصرف الرسمي عام ٢٠١٧ (٤٢٦٦ ليرة للدولار تقريباً) تكون أمام ودايم تعادل نحو ٥ مليارات دولار أميركي (تقديرياً).

في المقابل أفاد تقرير سابق لمنظمة الأمم المتحدة، أن مجموع الأموال السورية المهاجرة إلى دول الجوار تبلغ نحو ٢٢ مليار دولار في نهاية ٢٠١٥، مع توقعات لخبراء محليين (في تصريحات سابقة نشرتها «الوطن») بزيادة الرقم إلى نحو ٢٣ و ٢٤ مليار دولار لأن حركة خروج الأموال من سورية بدأت بشكل أساسي خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حتى نهاية عام ٢٠١٤، على حين بدأت الحركة بالانخفاض حتى ضعفت بشكل كبير فيما بعد، وقدرت الأموال السورية في لبنان حتى نهاية عام ٢٠١٠ بنحو ١٦ مليار دولار، منها ١٢ مليار ودايم مصرفية (١,٩٢ مليار دولار)، وبحسب منظمة «الإسكوا»، بلغت الأموال التي أدخلها السوريون إلى لبنان حتى نهاية عام ٢٠١٥ ١١ مليار دولار، ولكن وفق مصادر اقتصادية في

لبنان فإنها تبلغ بين ١٥ و ١٨ مليار دولار. في ذلك الوقت، لوحظ ارتفاع احتياطي مصرف لبنان ٨ مليارات دولار من ٢٩ مليار ٣٧ مليار، في فترة شهدت انخفاضاً في واردات السياحة وضعف التحويلات من الخليج وأوروبا، ما دل في حينها أن مصدرها سورية، ما يعني أن الحد الأدنى لودائع السوريين في المصارف اللبنانية يقترب من ١٠ مليارات دولار، مع احتمال كبير لأن يكون المبلغ أكبر من ذلك، وهذا ما نقلته وسائل إعلامية محلية عن مصادر مصرفية بأن الرقم يصل إلى ٢٠ مليار دولار، لكننا لم نتمكن من توثيق ذلك الرقم وفق البيانات المتاحة، لذا نعتد الحد الأدنى وهو ١٠ مليارات دولار، وهو ما يشكل نحو ٦ بالمئة من إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية (١٧٣,٥ مليار دولار حتى نهاية تشرين الأول ٢٠١٧ بحسب بيانات مصرف لبنان).

صورة اقتصادية للبنان

يعاني لبنان تداعيات أزمة اقتصادية مصرفية برزت بشكل ملموس مع العام ٢٠١٧، وذلك باعتراف قادة القطاع المصرفي فيه، نتج عنها تراجع في الإيداعات بالعملة الأجنبية في المصارف اللبنانية، وانخفاض دويلة القروض إلى ٦٩,٨ بالمئة، وانخفاض في الائتمان العام،

رافقه ارتفاع في أسعار الفوائد بين ٣-٢ بالمئة على الودائع بالعملة المحلية، وبنسبة أقل على ودايم القطع الأجنبي، وذلك بحسب التقرير الاقتصادي للربع الأول ٢٠١٨ الصادر عن بنك عودة.

يهدف ذلك إلى زيادة التركيز على الودائع باليرة اللبنانية، وبالتالي تشجيع اللبنانيين على عدم سحب ودايمهم، وفي الإقراض؛ فإن التوجه هو زيادة منح الائتمان للقطاع الخاص، إذ من المتوقع أن أغلب تعاملات المصارف اللبنانية هي مع القطاع العام لتمويل الحكومة، وهذا ما يرفع المخاطر من أي عز حكومي عن السداد.

المخاوف المصرفية الحقيقية أفصح عنها صراحة رئيس جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه خلال كلمته في الجمعية العمومية الضريبية على القطاع المصرفي في صدور القانون رقم ٦٤ عام ٢٠١٧ الذي «استحدث سبل من الضرائب الجديدة التي انعكست بمعظمها على القطاع المصرفي، فارتفعت أسعار الفوائد ورفعت معها كلف تمويل الاقتصاد

على المصارف إلى مستويات قياسية...». تراقف ذلك مع معدل نمو ضعيف للاقتصاد اللبناني وفق تقديرات بأن يتراوح بين ١,٢ بالمئة و٢,٥ بالمئة عام ٢٠١٧، الأمر الذي وصفه طربيه بأنه «يبقي غير كاف لتأمين فرص عمل جديدة بالوتيرة المطلوبة»، تراقف ذلك مع ارتفاع الدين العام إلى حد كبير قارب ١٥١ بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي اللبناني، «مما ينطوي على أكلاف باهظة في غياب المعالجات، ويستدعي برنامجاً للتصحيح المالي طال انتظاره لتثبيت مستوى الديونية ثم تراجعها»، والكلام لطربيه، الذي اعترف بخروج فقط ٢ بالمئة من الودائع، واصفاً الأمر بـ«غير المؤثر».

في المقابل، هناك العديد من التقارير الاقتصادية والإعلامية اللبنانية التي تحذر من تراجع مستويات الاستهلاك والاستثمار في لبنان خلال السنوات الماضية، رغم استقبال البلد للمليارات الدولارات القادمة عبر سورية وغير بلدان، ما يشكل معضلة اقتصادية كبيرة.

اتجاه محق

أمام هذا الواقع، يحق للحكومة السورية العمل لاستقطاب أموال السوريين في الخارج، وغير السوريين أيضاً، من خلال المنافسة في العمل المصرفي، في المنطقة، وذلك باتباع سياسة

أفكار على شكل مقترحات:

- منطقة مصرفية حرة
- تحرير حركة رأس المال
- مع ضمان استقرار سعر الصرف
- معدلات فائدة تستقطب رؤوس الأموال
- فتح باب الإقراض بشكل جدي



مجال تحديد معدلات الفائدة، فبدلاً من أن تحدد لتخدم السياسات الاقتصادية العامة، يصبح تحديدها من أجل استقطاب رؤوس الأموال في دول الجوار، وهذا شبه محقق حالياً من جهة معدلات الفائدة وليس الاستقلالية بالمعنى الحرفي للكلمة، حيث أسعار الفائدة أعلى من دول الجوار نسبياً، وتتراوح بين ٩ و ١٤ بالمئة، على أن يتراقف ذلك مع فتح باب الإقراض على مصراعيه بشكل جدي وفعال، أمام المستثمرين والراغبين في العمل في البلد مع بدء استعادة عافية الاقتصاد، وتوقع معدلات نمو مدفوعة بزيادة الاستثمارات بعد الحرب.

على الإقراض، فوحدتها قروض الدخل المحدود هي التي تشكل ٢٧ بالمئة من إجمالي تسليفات المصارف العامة. فقط، وإنما في العقيلة التي تشكل ضماناً للمودعين. الأموال إلى المناطق الحرة بأقل كلف ممكنة، وبضمانات وإغفاءات تحددها المناطق الحرة، التي تشكل ضماناً للمودعين. يجرى التوضيح أن السياق ليس لاستفادة من الضعف الاقتصادي في دول الجوار وخاصة هذه المنطقة بهدف تأمين استقطاب رؤوس الأموال إلى المناطق الحرة بأقل كلف ممكنة، وبضمانات وإغفاءات تحددها المناطق الحرة، التي تشكل ضماناً للمودعين.

يحدث التوضيح أن السياق ليس لاستفادة من الضعف الاقتصادي في دول الجوار وخاصة هذه المنطقة بهدف تأمين استقطاب رؤوس الأموال، وإنما للتعلم من الدروس التي خلفتها أزمات المنطقة في الجانب الاقتصادي، لخلق تنافسية في بعض القطاعات الاقتصادية، أملاً في أن تمر الأزمة على لبنان بخير، وبأقل خسائر ممكنة.

اقتصادية ومالية وتقنية ذكية، مشجعة على استقطاب رؤوس الأموال، وتضمن توفير الثقة لصاحب رأس المال، بعد الانتصارات الكبيرة التي يحققها الجيش في الميدان، في محاولة للاستفادة من الظروف التي يهيئها الواقع الاقتصادي في المنطقة، إلا أن ذلك ليس بالأمر السهل بتاتاً، فالسياسة التسليفية في سورية تعاني الكثير من نقاط الضعف، حتى أن التسليفات تقل عن الودائع، وبعض المصارف لا تقبل ودايم لعدم وجود تشغيل لها؛ يحقق الربح، بسبب تداعيات الحرب، وعدم وضوح التسهيلات المصرفية المقررة مؤخراً والمشجعة على الإقراض، فوحدتها قروض الدخل المحدود هي التي تشكل ٢٧ بالمئة من إجمالي تسليفات المصارف العامة. فقط، وإنما في العقيلة التي تشكل ضماناً للمودعين. الأموال إلى المناطق الحرة بأقل كلف ممكنة، وبضمانات وإغفاءات تحددها المناطق الحرة، التي تشكل ضماناً للمودعين.

يحدث التوضيح أن السياق ليس لاستفادة من الضعف الاقتصادي في دول الجوار وخاصة هذه المنطقة بهدف تأمين استقطاب رؤوس الأموال، وإنما للتعلم من الدروس التي خلفتها أزمات المنطقة في الجانب الاقتصادي، لخلق تنافسية في بعض القطاعات الاقتصادية، أملاً في أن تمر الأزمة على لبنان بخير، وبأقل خسائر ممكنة.

المخالفون دفعوا ٤٢ مليون ليرة في شهر

«التموين» تعمم تجربة رمضان على كل أشهر السنة

والمعلق بحجز جميع المواد الغذائية وغير الغذائية مجهولة المصدر والموجودة بطرق غير قانونية في الأسواق، وإغلاق جميع الفعاليات التجارية المخالفة لمدة شهر بغض النظر عن الكمية المخالفة ونوعها، أوضح مدير حماية المستهلك أن التعميم جاء نتيجة ما تم رصد في الأسواق خلال الفترة الماضية ومن خلال الضبوط التي نظمت حيث تبين وجود كميات من المواد والسلع المجهولة المصدر، ووفق القانون (١/٤) لعام ٢٠١٥ يتم إحالة المخالف إلى القضاء المختص ومصادرة الكمية وإغلاق المحل من ٣ أيام وحتى الشهر ولكن حرصاً من الوزارة على قمع هذه الظاهرة تم التعميم بتشديد المخالفة وإغلاق الفعالية مباشرة لمدة شهر، وذلك لمنع تداول هذه المواد في الأسواق لأنها تشكل خطراً على الصحة العامة ودخلت بطريقة غير مشروعة ولم يتم فحصها مخبرياً وفنياً وغير مطابقة للمواصفات القياسية بالإضافة إلى تسببها بضرر للاقتصاد الوطني، فهي إما مواد دخلت تهربياً وبطرق غير مشروعة أو مواد تصنع محلياً في ورش ومحال لم تحصل على التراخيص اللازمة التي تسمح لها بتصنيع هذه المواد ولا تحمل شهادة منشأة سواء من إنتاج محلي أم أجنبي، مؤكداً أن هذا التعميم لا يستثنى أحداً من الفعاليات التجارية سواء كانت بقائيات صغيرة أم مولات كبيرة وقد بدأت مديريات التجارة الداخلية بتنفيذ التعميم وتسيير دورياتها لضبط هذه الظاهرة.



الجولات على الأسواق وعددهم يصل إلى قرابة ألف مرافق. ولفت نصر الله إلى أنه لمنع وقوع أي خلل في التشديد على كل مديريات التجارة الداخلية بعدم تسيير أي دوريات للرقابة على الأسواق من دون منحها مهمة رسمية وأن يكون المراقب حاملاً للبطاقة المسلكية وبيزرها للمحلات والفعاليات التجارية وذلك بعد ضبط أكثر من حالة انتحال صفة مراقب، كما أنه لا يسمح للمراقب التوطيني بتغيير القطاع المكلف به وفي حالة المخالفة تتم محاسبته وفق القانون.

وحول التعميم الذي أصدره وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي

متنبيه الصلاحية، ومخالفات بدل خدمات ١٧٤، ومخالفات المواصفات ٥٠، ومخالفة مقررة ٢٠٨.

منعاً لحدوث تفرقة في توزيع المخالفات حسب المحافظات إلى ٤٧٩ مخالفة في محافظة دمشق و٤٨٠ في محافظة ريف دمشق و٢١٢ في محافظة حلب و٢٣٦ في حمص و٢٨٣ في حماة و٣٤٤ في اللاذقية و٣٣٤ في طرطوس و١٩٩ مخالفة في السويداء و٦٧ مخالفة في محافظة درعا و٦ مخالفات في القنيطرة و١٢ مخالفة في محافظة الحسكة، مشيراً إلى أن الوزارة بدأت العمل على التشديد في إجراءاتها لضبط الأسواق وقمع المخالفات وانتشار حالات الغش

وبين أنه تم تحصيل مبلغ نحو ٤٢,١٣ مليون ليرة سورية وذلك مقابل تسوية ١٦٨٥ ضبطاً وفق المادة ٣ من القانون ١٤ لعام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ١١٣٨ مخالفة، ومخالفات الفواتير ٤٨٢ مخالفة، والامتناع عن البيع تم ضبط ١١ مخالفة، والبيع بسعر زائد تم ضبط ١١٩ مخالفة، ومخالفات الغش في البضاعة ٢٥ مخالفة، على حين تم ضبط ٢٤٦ مخالفة لانتاج مواد مدعومة من الدولة ومخالفة واحدة للانتاج مواد غذائية، على حين تم ضبط ١٧ مخالفة مواد

علي محمود سليمان

بلغ عدد الضبوط العدلية المنظمة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات كافة عدا (الرقعة وإدلب ودير الزور) ٣٢٢٣ ضبطاً خلال حزيران الماضي، أي بمعدل نحو ١١١ ضبطاً في اليوم، وهي تجمع بين الضبوط العدلية المنظمة على القانون ١٤ وعدداً ٢٤٧٢ ضبطاً وعبوط العينات المسحوبة تبلغ ٨٥١ ضبطاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان النصر الله أنه تمت إحالة ١٤١ شخصاً مخالفاً إلى القضاء المختص، وتم إغلاق ٢٢٠ فعالية تجارية، وذلك خلال الدوريات التي قام بها جهاز حماية المستهلك في المحافظات وبلغ عددها ٢٨٨٦ دورية.

وقبرت اللجنة وضع نظام اعتماد وطني للتحقق من كفاءة المخابر وفق المعايير الدولية وتفعيل عمل المركز السوري لخدمات الاعتماد إضافة إلى قيام الوزارة بإعادة تأهيل مخابرها وتقديم رؤيتها التطويرية لهذه المخابر من ناحية الهيكلية الإدارية والعمل الفني والبنية التحتية.

وبين خميس ضرورة أن تركز الآلية التنفيذية للجودة على تمتع المنتج السوري بأعلى المواصفات التصديرية وفق المعايير الدولية المعتمدة وأن تعمل منظومة الجودة وفق المؤشرات العالمية، موضحة أهمية إحداث جهة واحدة تشرف على اللوائح التنظيمية لقطاع الجودة.

جديد رئاسة مجلس الوزراء: مكتب جودة لضبط مواصفات المنتج المحلي

الوطن

وافقت لجنة السياسات والبرامج الاقتصادية في اجتماعها برئاسة عباد خميس رئيس مجلس الوزراء أمس على إحداث «مكتب شؤون الجودة» في رئاسة مجلس الوزراء بهدف ضبط وتنظيم المواصفات اللازمة لمطابقة المنتج السوري بكل مكوناته أفضل المعايير والمعايير الدولية وضمان جودة ومواصفة المنتج المحلي والمنتج التصديري لبناء سمعة متميزة للمنتجات الوطنية محلياً وخارجياً.

وحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) يتمتع المكتب بصلاحيات كافية لتنظيم نشاطات الجودة وضمان تلبية احتياجات الوطنية وقبول نتائجها دولياً وهو الخطوة الأهم لاستكمال المنظومة التشريعية للجودة وبنيتها التحتية.

وتضمنت مهام المكتب إعداد مقترح تحديث السياسة الوطنية للجودة بمكوناتها كافة بالتنسيق مع الجهات المعنية وفق التوجيهات الحكومية والممارسات الدولية واستكمال خارطة طريق البنية التحتية للجودة من النواحي التشريعية والتنظيمية والمؤسسية وفقاً لضمون السياسة الوطنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ويقرح المكتب البرامج والخطط الوطنية المعدة بالتنسيق مع الجهات المعنية والأمانة للهيئة الاحتجاجات وفق الأولويات إضافة إلى تنظيم عمل مكونات النظام الوطني للقياس وتطويره بما يتوافق مع السياسة الوطنية للجودة.

وقبرت اللجنة وضع نظام اعتماد وطني للتحقق من كفاءة المخابر وفق المعايير الدولية وتفعيل عمل المركز السوري لخدمات الاعتماد إضافة إلى قيام الوزارة بإعادة تأهيل مخابرها وتقديم رؤيتها التطويرية لهذه المخابر من ناحية الهيكلية الإدارية والعمل الفني والبنية التحتية.

وبحسب التقرير، تفاوتت نسب إسدان الأقساط إلى المعدين لدى الشركات، حيث كانت أعلى نسبة إسدان لدى الشركة السورية العربية بحوالي ٦٨ بالمئة من أقساطها، بقيمة ٨٩٧ مليون ليرة سورية، وأدنى نسبة لدى الثقة بحوالي ٤٣ بالمئة بقيمة ١٠ ملايين ليرة، وأسندت شركة أدير للتأمين نحو ٤٣ بالمئة من أقساطها بقيمة ٢١٧ مليوناً، كما أسندت شركة أروب نحو ٣٩ بالمئة من أقساطها بقيمة ٣٨٣ مليون ليرة من أقساطها.

وسجلت أعلى نسبة نمو في الإسدان لدى الشركة الإسلامية بنسبة ١١٥ بالمئة، تلتها المتحدة بنحو ٦٥ بالمئة، كما نمت نسبة الإسدان لدى المشرق بنسبة ٥١ بالمئة، ونما الإسدان لدى العقيلة نحو ٤٢

٢٠ بالمئة من أقساط التأمين في سورية تذهب لشركات إعادة

عبد الهادي شباط

حصل معيدو التأمين على ٣ مليارات ليرة سورية خلال العام ٢٠١٧، بما نسبته ٣٠ بالمئة من الأقساط المكتتبة لدى الشركات الخاصة، بزيادة ٧ بالمئة عن العام السابق، وذلك بحسب ما كشف تقرير لهيئة الإشراف على التأمين (حصلت «الوطن» على نسخة منه).

وبحسب التقرير، تفاوتت نسب إسدان الأقساط إلى المعدين لدى الشركات، حيث كانت أعلى نسبة إسدان لدى الشركة السورية العربية بحوالي ٦٨ بالمئة من أقساطها، بقيمة ٨٩٧ مليون ليرة سورية، وأدنى نسبة لدى الثقة بحوالي ٤٣ بالمئة بقيمة ١٠ ملايين ليرة، وأسندت شركة أدير للتأمين نحو ٤٣ بالمئة من أقساطها بقيمة ٢١٧ مليوناً، كما أسندت شركة أروب نحو ٣٩ بالمئة من أقساطها بقيمة ٣٨٣ مليون ليرة من أقساطها.

وسجلت أعلى نسبة نمو في الإسدان لدى الشركة الإسلامية بنسبة ١١٥ بالمئة، تلتها المتحدة بنحو ٦٥ بالمئة، كما نمت نسبة الإسدان لدى المشرق بنسبة ٥١ بالمئة، ونما الإسدان لدى العقيلة نحو ٤٢



إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين الخاصة بانخفاض عن العام الماضي نحو ٢٦ بالمئة، وقد تركزت النسبة الأكبر للتعويضات المسددة من المعدين لدى السورية العربية بقيمة ٧٣٠ مليوناً حيث يشكل ما سدده المعيد من إجمالي التعويضات المدفوعة لديها ٨٢ بالمئة، بارتفاع كبير عن العام الماضي، تلتها شركة المشرق حيث سدده المعيد ٢٠٤ ملايين، ما نسبته ٣٥ بالمئة من إجمالي تعويضاتها، وسجلت أدنى نسب في السداد لدى شركتي ١٦ بالمئة عن العام الماضي، يليها تأمينات الحوادث العامة التي بلغت ٢٦ بالمئة من إجمالي المسند وتشكل ٨٦ بالمئة من الأقساط بانخفاض عن العام الماضي بنسبة ٢٥ بالمئة في هذا الفرع، يليه التأمين الصحي التي تشكل أقساطه المسددة ٢٠ بالمئة من إجمالي المسند ونسبتها ٢١ بالمئة من أقساط الفرع بنسبة نمو ٨١ بالمئة عن العام الماضي، وبلغت نسبة الإسدان في فرع تأمين النقل ٦٧ بالمئة وتأمين الحياة ٤٢ بالمئة والسفر ٨٠ بالمئة من أقساطه أما تأمين السيارات الشامل فكانت نسبة الإسدان فيه ٦ بالمئة.

كما بين التقرير أن حصص المعدين من التعويضات المدفوعة لعام ٢٠١٧ نحو ١,٢ مليار ليرة سورية أي ما نسبته نحو ٢٨ بالمئة من